حرب الأنابيب في آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين: الصراع الروسي-الصيني-الأمريكي

Pipelines war in Central Asia and Caspian Sea Basin:

The Russian –Chinese - American struggle

د. عبد القادر دندن



أستاذ العلاقات الدولية-جامعة عنابة/ الجزائر

ملخص:

مكنت الاحتياطيات الطاقوية الكبيرة من نفط وغاز دول منطقتي آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين من البروز كفواعل هامة في معادلة الطاقة العالمية، وتحولت إلى مجال للتنافس الإستراتيجي بين القوى الكبرى ذات المصالح المتضاربة، خاصة روسيا والولايات المتحدة والصين، وتجلى ذلك في تنافسها على كسب عقود استغلال في حقوق النفط والغاز، وتطوير بنية تحتية لنقل تلك الموارد نحو أسواق الاستهلاك، وهنا برز ما يعرف بـ "حرب الأنابيب"، والتي تعني بروز مشاريع مختلفة لنقل الإمدادات الطاقوية برعاية قوى مختلفة بحسب ما يخدم مصالحها، مع محاولة تجنب الطرق والمناطق التي يسيطر عليها أحد الخصوم، وهو ما خلق جوا من الاستقطاب الحاد والحساسية في منطقة مضطربة.

الكلمات المفتاحية: آسيا الوسطى- بحر قزوين- حرب الأنابيب- الولايات المتحدة الأمريكية- روسيا- الصين.

<u>Abstract:</u> The huge reserves of Gas and Oil put the states of Central Asia and The Caspian sea Basin in the core of the important actors in the world energy market, Besides the region became a yard of strategic struggle between great powers who have contracted interests there, The United States of America, Russia and China especially, these powers seek to gain access to the regions of energy production and aim to develop the infrastructures to transport the Gas and the oil of the region to the markets of consumption, each one of theim work to build a pipelines avoid the lands where the other powers have a strategic presence

and domination, this climate of hard compitition created a pipelines war and high degree of polarization and vulnerability in a turbulant area.

Key words: Central Asia- Caspian sea- Pipelines war- U.S.A- Russia- China.

مقدمة:

شكل البحث عن الموارد الطاقوية صلب سياسات القوى الكبرى المعاصرة، والتي تدرك أن استمرارها في قمة النظام الدولي، أو قدرتها على تحدي القوى الأخرى وتعزيز مكانتها، يمر حتما بضمان إمدادات طاقوية تمكنها من تطوير اقتصادياتها من جهة، وتوفير احتياجات قواتها العسكرية من جهة أخرى، وتعزيز رفاهية شعوبها، لذلك تتجه بوصلة تلك القوى دوما نحو أي منطقة تثبت الدراسات أنها موطن لاحتياطيات طاقوية معتبرة وتستحق حشد القوة اللازمة لاختراقها، سواء كان ذلك عبر وسائل اقتصادية ودبلوماسية أو حتى عسكرية، وما مثال الشرق الأوسط ومنطقة الخليج خصوصا والعراق عنا ببعيد.

امتدت تلك المطامع لمنطقتي آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين، اللتان ثبتتا قدميهما في معادلة الطاقة العالمية، وأصبح إنتاجهما وعوامل الاضطراب والاستقرار فيهما تؤثران في سوق الطاقة العالمي، فآسيا الوسطى موطن لاحتياطيات نفطية كبيرة خصوصا في كازاخستان، واحتياطيات غازية لاسيما في تركمنستان، وبقية دولها ذات أهمية إستراتيجية من حيث كونها ممرا لخطوط وأنابيب نقل الإمدادات الطاقوية، أما حوض بحر قزوين فالدراسات تدل على غناه بمخزونات معتبرة من النفط والغاز، وتحيط به دول طاقوية بامتياز على رأسها روسيا وإيران.

لكن توفر الموارد الطاقوية لوحدها ليس هو لب القضية، بل لابد من التساؤل حول قضية إستراتيجية أخرى، وهي كيفية ضمان نقل تلك الإمدادات عبر أكثر الطرق أمنا، وأقلها طولا وتكلفة، وأبعدها عن متناول بقية المنافسين الإستراتيجيين، وقد برزت منافسة بين أهم القوى ذات المصالح الحيوية في المنطقتين حول تطوير سبل نقل الإمدادات الطاقوية من مناطق الإنتاج إلى أسواقها أو أسواق الاستهلاك الأخرى، وفي هذا السياق اندلعت حرب أنابيب في المنطقتين، تمحورت رهاناتها حول توفير طرق نقل بديلة عن الطرق التقليدية التي كانت تسيطر عليها روسيا، فانخرطت عدة قوى في تلك الحرب، أهمها الولايات المتحدة الأمريكية والصين إلى جانب روسيا، معتمدة على مواردها المالية، وعلاقاتها بدول المنطقتين، وأيضا بالقوى الإقليمية المجاورة الحليفة لها، فكيف أثرت حرب الأنابيب

على المنطقتين من حيث وزنهما الإستراتيجي في معادلة الطاقة العالمية وفي موازين التنافس الإستراتيجي الدولي؟

أولا- أهمية آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين في المعادلة الطاقوية

تعد المنطقة الجيوبوليتيكية التي تضم كل من آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين أحد أهم مناطق إنتاج الطاقة في العالم، سواء تعلق الأمر بالنفط أو الغاز الطبيعي، وهو ما يفسر الاهتمام المتزايد بها، وتصنيفها ضمن مناطق التنافس الإستراتيجية المعقدة، والطاقة هي جوهر ومحور هذه المنافسة، سواء من حيث الرغبة في الدخول لمناطق إنتاج الطاقة هناك، أو السيطرة على الطرق الهامة لنقل النفط والغاز.

1- **منطقة آسيا الوسطى:** تمتاز هذه المنطقة بامتدادها في أعماق التاريخ الإنساني ثقافيا وحضاريا، وكان لها دور مميز في التاريخ الإسلامي خصوصا والعالمي عموما، حين كانت ممرا حساسا لحركتي التجارة والثقافة ضمن طريق الحرير القديم، ولكنها كانت عرضة للاحتواء ثم الإلحاق في عهد روسيا القيصرية ثم الإتحاد السوفييتي، لكن نهاية الحرب الباردة سمحت بظهور دول المنطقة من جديد ككيانات سياسية وثقافية واجتماعية متمايزة عن محيطها، فبرزت للوجود كازاخستان، وأوزباكستان، وطاجكستان، وتركمنستان، وقيرغزستان.

خريطة رقم (01) منطقة آسيا الوسطى



Source: "https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/19620c39-fdbc-4525-ad4a-4a32f907ace5"

من الناحية الجيوبوليتيكية، تعتبر آسيا الوسطى امتدادا طبيعيا للقوقاز، وجزء من "أوراسيا" التي تعتبر "قلب الأرض" (Heartland)، حيث يصنفها الخبراء كمكون رئيسي لما يعرف بـ "أوراسيا الوسطى" (Central Eurasia)، فجغرافيا تمثل جمهوريات آسيا الوسطى الخمس إضافة إلى دول جنوب القوقاز الثلاث أذربيجان وجورجيا وأرمينيا ما يعرف بـ "أوراسيا الوسطى"، وتقع دول هذه المنطقة إلى شرق وغرب حوض بحر قزوين الغني بالنفط والغاز[1].

لذلك تتجلى الأهمية الجيوستراتيجية الرئيسية لآسيا الوسطى في عاملين رئيسيين، وهما: اكتشاف احتياطيات معتبرة من الموارد الطاقوية، وثانيا كونها ممرا محوريا لأنابيب النفط والغاز، وطرق المواصلات التي تنطلق منها بكل الاتجاهات رابطة إياها بالصين وروسيا وأوروبا ومنطقة القوقاز وعبر بحر قزوين إلى المحيط الهندي[2].

وتتفاوت دول المنطقة من حيث ما تمتلكه من احتياطيات نفطية وغازية، وهنا تبدو كازاخستان وتركمنستان الأكثر حظا، بفضل محاذاتها للأحواض الترسيبية الكبرى على الساحل الشرقي لبحر قزوين الأكثر غنى بالنفط والغاز، أما بقية الدول التي لا تمتلك حقولا نفطية كبيرة فلها أهمية من نوع آخر، تكمن أهميتها في موقعها الإستراتيجي لنقل النفط والغاز إلى أسواق شرق و جنوب شرق آسيا[3].

تعد كازاخستان الأوسع مساحة من بين جميع دول المنطقة، وذات الدخل القومي الأكبر الذي يساوي أكثر من 50% من مجموع الدخل القومي لجمهوريات آسيا الوسطى مجتمعة[4]، كما تعد أغنى دول المنطقة من حيث الموارد النفطية، فخلال التسعينيات ارتفع إنتاج النفط بشكل حاد بسبب دخول حقول جديدة في الخدمة، وحفر آبار جديدة وتأهيل آبار قديمة، واستخدام تقنيات جديدة متطورة في عمليات الاستكشاف[5].

وتقدر عدد من الدراسات الاحتياطيات الكازاخية من النفط ما بين 30 و40 مليار برميل من النفط الخام، أي ما يعادل حوالي نصف الاحتياطيات الروسية و11% من مثيلتها السعودية، ولتحتل المرتبة الحادية عشر عالميا بين نيجيريا والولايات المتحدة الأمريكية، وهي ثامن منتج عالمي للنفط، وتتركز أغلب

حقولها النفطية في الغرب قرب حوض بحر قزوين، ويشكل حقل "كاراشكاناغ" استثناء بوقوعه في الشمال الغربي قريبا من الحدود الروسية(6).

وبسبب هذه الاحتياطات الكبيرة من النفط والغاز واستهلاكها المنخفض للطاقة (15 بالمائة فقط من الإنتاج النفطي الكازاخي يتم استهلاكه محليا)، تبرز كازاخستان كدولة منتجة ومصدرة للأسواق العالمية، حيث أن إنتاج النفط الكبير والعدد الصغير للسكان بالإضافة إلى تخلف صناعة تكرير النفط، كلها عوامل تجبر كازاخستان على البحث عن طرق ومبادرات جديدة للوصول إلى مستهلكين محتملين(7).

أما تركمنستان فهي الرائدة في إنتاج الغاز في المنطقة، بامتلاكها لاحتياطيات بحوالي 2.1 تريليون متر مكعب، أي ما يعادل 2.1% من الاحتياطيات العالمية، وما يضعها كصاحبة أكبر ثالث عشر احتياطي غازي في العالم، ومع احتياطي كبير كهذا وعدد سكان، فالمواطنون والشركات التركمانية لا يحتاجون إلا لجزء من شركات الدولة للغاز الطبيعي، ففي عام 2002 مثلا أنتجت شركتا "تركمان غاز" و"تركمان نفط" وهما اللاعبين الوحيدين في سوق الطاقة التركمانية، 71 مليار متر مكعب من الغاز، ولم يستهلك المواطنون التركمان ولا الصناعات التركمانية سوى 15 مليار متر مكعب، أي 21% فقط من مجموع الإنتاج ووجهت 80 % المتبقية للتصدير(8).

وقطاع النفط في تركمنستان على ما يميزه من تواضع وفقا للمعايير العالمية إلا أنه مرشح للارتفاع مستقبلا من حيث الإنتاج والتصدير، لأن التقديرات الصادرة عن عمليات المسح الزلزالي التي قامت بها شركات غربية وأمريكية تحت إشراف الحكومة التركمانية، أفادت بوجود احتياطيات قدرها 11 مليار طن من النفط الخام في نصيب تركمنستان من حوض بحر قزوين، وهذا ما يزيد من احتمالات بروزها كمنتج ومصدر للنفط مثلما هو عليه الحال في الغاز الطبيعي(9).

أما الدول الثلاث المتبقية أوزباكستان وقرغيزستان وطاجكستان فتعتبر فقيرة من حيث الموارد الطاقوية الأحفورية مقارنة بكازاخستان وتركمنستان، لكن أهميتها تكمن في كون أراضيها ممرا إستراتيجيا لأنابيب نقل الغاز والنفط نحو أسواق الاستهلاك في أوروبا وآسيا، إضافة لامتلاكها لموارد أخرى كالمياه المنحدرة من الأنهار الجبلية التي تمكنها من توليد الكهرباء وتصديرها، والمعادن والمنتجات الزراعية، فأوزباكستان مثلا هي الدولة الوحيدة التي تمتلك حدودا مشتركة مع بقية الدول الأربعة

الأخرى، و لها أكبر عدد من السكان، وهي الممر الرئيسي لطرق العبور في آسيا الوسطى، ولها جاليات مؤثرة في الدول المجاورة يمكن أن تستغلها كرافعة في علاقاتها معها، فتكمل بخصائصها تلك الأهمية الإستراتيجية للمنطقة[10].

2- منطقة حوض بحر قزوين:

ليس بعيدا عن آسيا الوسطى على اعتبار أنهما متصلان معا جغرافيا، تتموضع منطقة حوض بحر قزوين كإحدى المواطن الغنية بالثروات الطاقوية المترسبة في أعماق هذا البحر المغلق جغرافيا، ولكنه مفتوح على مصرعيه إستراتيجيا أمام التنافس الدولي على موارده.

خريطة رقم (02) حوض بحر قزوين



Source: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/issues/2015/5/13/%D8%A8%D8

يعد حوض بحر قزوين من بين أقدم مناطق إنتاج النفط في العالم، حيث يعود تاريخ حفر أول بئر لعام 1840م، أما جغرافيا فهو بحر مغلق تبلغ مساحته أكثر من 370 ألف كلم^2، تحده جبال "البرز"

الإيرانية من الجنوب، والقوقاز من الشمال الغربي، ويغذيه نهر الفولغا الروسي من الشمال، ليشكل "دلتا" واسعة قرب "أستراخان"، تشترك خمس دول إطلالتها عليه، تشرف عليه روسيا من الشمال، وتحيط به أذربيجان وإيران وتركمنستان وكازاخستان من بقية الجهات[11].

أظهرت المنطقة المحيطة بهذا البحر المغلق دلائل على وجود موارد نفطية تكفي لما لا يقل عن ألفي عام، والملاحظ هو كون إثنين من بين جمهوريات من آسيا الوسطى الخمس محاذيتان لهذا البحر، وهما كازاخستان، وتركمنستان، وقد تضاربت الدراسات حول تقدير حجم الثروة النفطية والغازية في بحر قزوين لكنها تجمع كلها على ضخامتها وأهميتها، فقد قدرت وكالة الطاقة الدولية في أكتوبر 1997 احتياطيات النفط المؤكدة في منطقة قزوين بين 15 و29 مليار برميل، وأضافت الوكالة أن الاحتياطيات الممكنة أو المحتملة قد تصل إلى 163 مليار برميل، ولكن سرعان ما خفض هذا الرقم ليتراوح ما بين 60 و 90 مليار برميل[12].

وفي عام 2006 أفادت إحصائيات نشرتها مؤسسة "هيريتايج فاوندايشن" (Heritage Foundation)، استنادا إلى معلومات عن "إدارة معلومات الطاقة الأمريكية" و"كتابة الدولة الأمريكية للطاقة"، إلى بلوغ الاحتياطيات النفطية المؤكدة في بحر قزوين ما بين 17.2 و49.3 مليار برميل، مع احتياطيات محتملة تصل إلى 186 مليار برميل... أما تقديرات الغاز الطبيعي في المنطقة فتفيد بوجود 232 تريليون قدم مكعب من الاحتياطيات الغازية المؤكدة، و328 تريليون قدم مكعب من الاحتياطيات المحتملة[13].

أما وكالة الطاقة الدولية فتقدر احتياطيات الغاز الطبيعي المؤكدة بين 6.7 و9.6 تريليون متر مكعب، و8 تريليون متر مكعب محتملة، أي 6% من احتياطيات العالم المؤكدة من الغاز الطبيعي، في حين قدرها معهد "جيمس بيكر الثالث للسياسات العامة" ما بين 230 و360 تريليون قدم مكعب من الاحتياطيات المؤكدة، أي ما يمثل نحو 7% من إجمالي احتياطيات الغاز العالمي المؤكدة[14].

ويمكن تقسيم بحر قزوين إلى أربعة مناطق أساسية لإنتاج النفط والغاز، وهي: الشمال الغربي، أين تتواجد حقول بالقرب من مدينتي "أستراخان" و"ماخاشكالا" الروسيتين، وشبه جزيرة "أبشيرون" قرب "باكو" عاصمة أذربيجان، ومركب "أتيرو- مانجيستو" في كازاخستان، ومقاطعة غرب بالكان في تركمنستان، وتلعب توقعات احتياطيات الغاز والنفط الكبيرة دورا كبيرا في توسيع آفاق خطط الدول

الخمسة المطلة على البحر، وقدمت تلك الدول تصورات واقتراحات متضاربة بخصوص كيفية تقسيم تلك الثروات، لمضاعفة حظوظها في الدخول لحقول وآبار النفط والغاز هناك[15].

وكان ذلك مقدمة لاشتعال خلاف بين الدول المطلة عليه، حيث اختلفت فيما إذا كان قزوين بحرا أو بحيرة، ولكل اعتبار تبعاته وانعكاساته، فإذا تم اعتباره بحيرة فمعنى ذلك حصول كل دولة بالتساوي على 20% من مساحته لاستغلالها، وهذا يخدم دولا مثل إيران ذات الإطلالة الصغيرة على قزوين، ويضر أخرى مثل كازاخستان وأذربيجان اللتان لهما تاريخيا مطالبات بمساحات واسعة فيه، وإذا كان بحرا فمعنى ذلك أن تقسيمه سيخضع للقانون الدولي للبحار من حيث تسيير ثرواته، والحقوق الإقليمية، والبيئة[16].

وبعد خلافات ومفاوضات استمرت عشرين سنة، وقعت الدول الخمس في 12 أوت 2018 على اتفاقية حددت "الوضع القانوني لبحر قزوين"، جمعت بين المقتربين اللذين ينظران لقزوين كبحر أو بحيرة، من خلال النظر لسطح البحر كمياه دولية، وتقسيم أعماق البحر إلى مناطق وقطاعات إقليمية، ومنح الدول المطلة حق مد أنابيب بحرية، واقتصار التواجد العسكري في البحر على قوات الدول التي تتقاسمه فقط، وحديد حصص سنوية لكل دولة من صيد سمك الحفش الذي ينتج الكافيار الفاخر[17]، ومع ذلك فالاتفاقية لم تحل جميع الإشكاليات المطروحة، والبحر ما يزال محل خلافات مستمرة تذكيها مخزونات النفط والغاز الكبيرة، وقد انتشرت آراء معارضة للاتفاق خصوصا في إيران أين اتهم المعارضون حكومة روحاني ببيع نصيب إيران في بحر قزوين[18].

ثانيا- أهمية المنطقتين في أجندات القوى الكبرى.. عين على الموارد وأخرى على طرق نقلها

وجود منطقتين بتلك الاحتياطيات وقدرات الإنتاج الكبيرتين من الطبيعي أن يجعل منها منطقة جذب، ويحولها إلى ساحة للتنافس الجيوسياسي والجيواقتصادي، في عصر تشكل فيه الطاقة عصب الاقتصاد والإستراتيجية، وتتمثل الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، والصين الفواعل الأكثر حضورا

في صلب هذه المعادلة الجيوستراتيجية المتشابكة، ولكل منها مصالحها الخاصة في المنطقة والتي تتعارض غالبا مع مصالح القوى الأخرى.

1- روسيا: لطالما نظرت روسيا لآسيا الوسطى باعتبارها حديقتها الخلفية، سواء كان ذلك في عصر روسيا القيصرية، أو في عهد الإتحاد السوفييتي، واستمر ذلك حتى بعد انهياره وقيام روسيا الفيدرالية، واستقلال جمهوريات آسيا الوسطى وظهورها ككيانات سياسية مستقلة، ولكن ارتباطها بروسيا ظل مستمرا ووثيقا رغم ذلك، مدعوما بالإرث التاريخي، والروابط السياسية والإستراتيجية، والجالية الروسية هناك، أو مواطني تلك الدول من أصول روسية، وتشكيل كيانات تكاملية تضم روسيا وعددا من تلك الدول، مثل كومنوالث الدول المستقلة، ومنظمة شنغهاي للتعاون الإقليمي، لذلك تستمر روسيا في تعزيز نفوذها هناك، والنظر بعين الريبة لأية محاولة من قوى أخرى لمزاحمتها في فضاء نفوذها الطبيعي وفقا للفكر الإستراتيجي الروسي.

وتبقى موسكو متمسكة بالحفاظ على آسيا الوسطى كمنطقة نفوذ تقليدية لها، وهو ما ترجمه وضع الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" المحافظة على النفوذ الروسي في المنطقة كهدف رئيسي لسياسة روسيا في آسيا الوسطى، للتحكم في الأصول والثروات الإقليمية المتمثلة في المحروقات والمعادن، ومحاربة نفوذ المتطرفين الإسلاميين، والتخوف من تسارع امتداد النفوذ الأمريكي في المنطقة[19].

أما منطقة حوض بحر قزوين فهي مجال حيوي آخر لروسيا، إذ تعتبر إحدى الدول المطلة عليه من الشمال، ولها مصلحة حيوية في تثبيت أركان نفوذها هناك، خصوصا مع الخلاف المشتعل بين الدول المطلة على بحر قزوين التي لم تصل بعد لاتفاق نهائي ويلقى إجماعا حول كيفية تقسيم موارد هذا البحر، ودخول الولايات المتحدة الأمريكية والصين على خط المنافسة على ثروات المنطقة وإقامتهما لعلاقات مع الدول المطلة على البحر في شكل عقود استغلال واستكشاف وتطوير ومشاريع أنابيب نقل، وتطوير منشآت ملحقة مثل الموانئ والطرق البرية وحتى السكك الحديدية، وهو ما يهدد النفوذ التقليدي الروسي هناك، ويضعها أمام ضرورة قراءة إستراتيجية جديدة للوضع في حوض بحر قزوين.

وروسيا كما هو معلوم عملاق طاقوي عالمي، وتسعى لتدعيم هذه المكانة من خلال تطوير مواردها القارية، من أجل توسيع مخزوناتها النفطية والغازية، وهي تبحث حاليا عن بدائل موثوقة لتعويض حقولها الغربية في سيبيريا الآخذة مستخرجاتها في التناقص، وحوض بحر قزوين هو البديل الأمثل حاليا

لروسيا، وهذا على الرغم من الاهتمام القليل نسبيا بتطوير الاحتياطيات الروسية في هذا البحر سابق، على اعتبار أن إنتاجها في حقول ومناطق أخرى كان كافيا، ولكن الأمر يتطلب حاليا استغلال موارد موسكو في القطاع التابع لها في بحر قزوين لتدعيم قدراتها الطاقوية مستقبلا[20].

2- الولايات المتحدة الأمريكية: كان استقلال جمهوريات آسيا الوسطى فرصة إستراتيجية للولايات المتحدة لمد نفوذها لمنطقة غنية بالموارد، وتقع في خاصرة منافسين عنيدين هما الصين وروسيا، مما يمنحها أفضلية إستراتيجية في منافستهما معها، مستغلة بداية حالة الضعف التي كانت عليها روسيا في عهد الرئيس الروسي السابق "بوريس يلتسين".

لقد شكلت الموارد الطاقوية في آسيا الوسطى أحد الخيارات المستقبلية الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، فمصالح واشنطن في آسيا الوسطى تتمحور أساسا حول ضبط الأسعار العالمية للطاقة عبر الاستخراج المتواصل للنفط والغاز في المنطقة، وضمان أمن خطوط الأنابيب، وتوطيد الأمن الطاقوي الأمريكي والأوروبي عبر تنويع مصادر الإمدادات وطرق التصدير، وتشجيع الاستثمارات الأمريكية الخاصة هناك... فأي انقطاع في الإمدادات أو في خطوط الأنابيب سيتسبب في رفع الأسعار، بينما عمليات الاستغلال والاستخراج المتواصلة تعمل كقوة ضابطة ومخففة للاضطراب[21].

وكانت إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية في عهد إدارة "كلينتون"، قد جعلت من اندماج الدول المستقلة حديثا عن الإتحاد السوفييتي (بما في ذلك جمهوريات آسيا الوسطى) في المؤسسات الغربية السياسية والاقتصادية والعسكرية هدفا رئيسيا لها[22].

إن الوصول إلى أسواق الطاقة و مناطق إنتاج النفط و الغاز هو المصلحة الأكثر حيوية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، فهي تهدف إلى جر دول المنطقة إلى المحور الغربي، خصوصا في العلاقات الخاصة بتجارة الطاقة والحرب على الإرهاب، وتوطيد روابط اقتصاديات آسيا الوسطى بالغرب لعزل إيران وتحجيم النفوذ الروسي والصيني، فالولايات المتحدة الأمريكية تريد أن تغلق على الإمدادات الطاقوية من آسيا الوسطى كجزء مندمج في تنويع سوق الطاقة العالمي[23].

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أخذت السياسة الأمريكية تجاه آسيا الوسطى منحى جديد وغير مسبوق، فقد أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أن أي هجوم على حركة طالبان في أفغانستان لن يكون ناجحا بدون دعم جمهوريات آسيا الوسطى، وقد أكدت مساعدة كاتبة الدولة الأمريكية المكلفة بالشؤون الأوروبية والأوراسية سابقا "إليزابيث جونز": "جمهوريات آسيا الوسطى ستلعب دورا هاما في الحرب ضد الإرهاب"[24].

وكانت تلك الأحداث فرصة للولايات المتحدة الأمريكية لتثبيت وجودها في آسيا الوسطى، عبر إقامة قواعد عسكرية وتعزيز وجودها العسكري هناك، باعتبارها نقطة تلاقي ثلاثة مناطق كبرى متمثلة في الشرق الأوسط ووسط آسيا و جنوب آسيا، وحيث تبرز أربعة قوى إقليمية هي روسيا والصين والهند وإيران، وحيث يمكن استخدام القواعد العسكرية في أفغانستان وآسيا الوسطى كنقطة انطلاق نحو هذه القوى الإقليمية الكبرى المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية، كما أن دخول الولايات المتحدة عسكريا وسياسيا إلى آسيا الوسطى يربط مساحة واسعة من الأراضي الآسيوية المهمة في الإستراتيجية الأمريكية، لتأمين السيطرة على جنوب آسيا وفتح محور نحو المحيط الهندي... وبإدخال شبكة الصواريخ الأمريكية المضادة للصواريخ... يمكن لواشنطن أن تحيد بدرجة كبيرة الهجمات الصاروخية المحتملة ضدها من طرف روسيا والصين وإيران[25].

وتراقب واشنطن التطورات في منطقة حوض بحر قزوين عن كثب، وكانت من بين أولى الدول التي سلطت الضوء عليها، مع انخراط شركاتها الكبرى في نشاطات هناك مثل "شيفرون" و"إيكسون موبيل"[26].

وترتبط منطقة حوض بحر قزوين في الفكر الإستراتيجي الأمريكي بأمن واشنطن الطاقوي من جهة، واختراق منطقة تضم روسيا وإيران اللتان تطلان على بحر قزوين، وينظر إليهما كمنافسين إقليميين للمشاريع الأمريكية هناك بتحالفها وتعاونها مع أذربيجان وكازاخستان، فثروات بحر قزوين لا يمكنها إلا أن تجذب التطلع الأمريكي للاستفادة من نصيب منها، وكسب الحق في إنشاء بنية تحتية لنقل موارد تلك البحر خصوصا إنتاج كازاخستان وأذربيجان عبر أنابيب تخدم الرؤية الأمريكية، وتضعف الموقف الإستراتيجي الروسي والإيراني.

3- الصين: مع استقلال جمهوريات آسيا الوسطى، وجدت الصين في ذلك فرصة لرسم علاقات مع تلك الدول تعود عليها بالفائدة، فعملت أولا على حل المشكلات الحدودية والمطالب الإقليمية، وعلى الصعيد الدبلوماسي اعترفت الصين بسيادة جمهوريات آسيا الوسطى سنة 1991، وأقامت في 1992 علاقات دبلوماسية مع الجمهوريات الخمس الناشئة[27].

ولأن الأهمية الجيو- اقتصادية لدول آسيا الوسطى مرتبطة بامتلاكها لثروات طبيعية ولكونها أسواقا إقليمية، فإن الاحتياطيات التي تحويها منطقة آسيا الوسطى من الثروات الطبيعية يجعل منها منطقة حيوية بالنسبة للصين لكونها الثانية بعد منطقة الخليج من حيث الموارد النفطية[28].

ومع مطلع الألفية الجديدة تحول مركز اهتمام الصين في علاقاتها مع جمهوريات آسيا الوسطى، ليتحول من التركيز على القضايا الأمنية والسياسية التي سادت طيلة سنوات التسعينيات، مثل تسوية الخلافات الحدودية، وخفض التواجد العسكري على الحدود، ومحاربة الحركات الانفصالية الويغورية، وعدم الاستقرار في أفغانستان وغيرها، لتأخذ قضايا الطاقة مكانة محورية حيث أن النمو الاقتصادي السريع وتزايد الهوة بين العرض والطلب الداخلي على الطاقة زاد من أهمية واردات الطاقة، إضافة للدروس التي تعلمتها بكين من حرب العراق وغيرها من الاضطرابات في مناطق إنتاج الطاقة، مما دفعها للتفكير والعمل جديا على تنويع مصادر إمداداتها الطاقوية، وفي هذا الإطار تطورت العلاقات الاقتصادية بين الصين و جمهوريات آسيا الوسطى بشكل أسرع خاصة ما تعلق بمجال الطاقة[29].

إن الخبراء الاستراتيجيين الصينيين يدركون جيدا أن الأهمية الإستراتيجية لجمهوريات آسيا الوسطى آخذة في التزايد، وأن المنطقة سيكون لها نفوذ معتبر في القرن الحادي والعشرين، خصوصا وأن المنطقة وما جاورها من مناطق أخرى ستلعب دورا مهما في إمداد العالم بمصادر الطاقة[30].

وتدخل الطاقة ضمن المبادئ الأربعة للمصالح الإستراتيجية والدبلوماسية للصين في آسيا الوسطى والتي تحدد وتعرف نشاطاتها هناك، وهي[31]:

- للصين أهداف إستراتيجية ودبلوماسية في آسيا الوسطى تندرج ضمن أهداف السياسة الخارجية لها ككل.

- الصين تبحث عن حفظ أمن واستقرار الحدود المتفاوض بشأنها بعد سقوط الإتحاد السوفييتي.

- تركز الصين على منع أي نفوذ وتدخل خارجي في شؤون منطقتها الغربية، خاصة ما تعلق بدعم الانفصاليين في إقليم "كسينجيانغ".

- المصالح الاقتصادية والتجارية للصين في المنطقة، وخاصة تطوير الموارد الطاقوية، أصبحت ذات أهمية متزايدة لتنمية الصين الداخلية.

وتتوفر آسيا الوسطى على خصائص جغرافية ترفع من قيمتها الإستراتيجية للصين، فهي محاذية لها ولثلاث من دولها حدودا مباشرة معها (كازاخستان، قرغستان، طاجكستان)، وهذا ما يمكن من نقل النفط والغاز نحو البر الصيني ومنه نحو أكثر المناطق الصينية استهلاكا للطاقة والمتركزة خصوصا في الساحل الشرقي، ويمكن بكين من تجنب مرور إمداداتها النفطية من المسطحات المائية الواسعة للمحيطين الهادي والهندي، والمضايق البحرية الخطيرة وعلى رأسها "مضيق ملقا".

في هذا السياق، سعت الصين ضمن إستراتيجيتها الرامية لتوسيع استثماراتها الطاقوية خارج حدودها (إستراتيجية التوجه نحو الخارج)، للتمركز في آسيا الوسطى والاستثمار في دولها، خصوصا في المجال الطاقوي، ومثال ذلك استثماراتها في كازاخستان، والتي تعتبر الدولة الأغنى في المنطقة بالاحتياطيات النفطية، مع احتوائها على مخزونات مهمة من الغاز الطبيعي، وهي الشريك التجاري الأول للصين في آسيا الوسطى، وكانت فاتحة تلك الاستثمارات الصينية عام 1994 بالتوازي مع الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الصيني آنذاك "لي بانغ" (Li Peng) و دعا فيها إلى فتح "طريق حرير جديد New silk road)، في ذلك العام امتلكت شركة النفط الوطنية الصينية 60% من نصيب الشركة الكازاخية "آكتوبيموناج غاز" (Actobemunaj Gaz)، التي كانت تستغل حقل "آكتيوبينسك"، وحصلت الصين بموجب الاتفاقية على حقوق استغلال لمدة عشرين سنة لموقع "زهانازهول" للغاز وموقع "كينكيياك" النفطي[32].

ثالثا: حرب الأنابيب بين القوى الثلاثة

صرح أحد الخبراء بأن: "مراقبة خطوط أنابيب نقل النفط والغاز والسيطرة عليها أكثر أهمية من امتلاك موارد نفطية وغازية، فمن يسيطر على الخطوط الحيوية لنقل النفط يسيطر على المصادر النفطية في آسيا الوسطى، وبالتالي سيسيطر على سياسات دول أوراسيا الوسطى[33].

فعندما يتعلق الأمر بالأمن الطاقوي فليس الدخول لمناطق الإنتاج هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق ذلك، بل يرتبط أيضا بطرق ووسائل نقل الإمدادات الطاقوية بشكل آمن وموثوق وبتكلفة معقولة لأسواق الاستهلاك، وبالنسبة لدول ذات طبيعة جغرافية مغلقة عموما مثل جمهوريات آسيا الوسطى وعدد من دول حوض بحر قزوين فإن مسألة نقل الموارد الطاقوية تصبح انشغالا حقيقيا وتحديا استراتيجيا يتوقف عليه اقتصادها وأمنها القومي، وفي ظل ثنائية غنى أعماق أراضي دول المنطقة بالموارد الطاقوية من جهة، وطبيعتها الجغرافية المعيقة لنقلها من جهة أخرى، تجد القوى الخارجية في ذلك فرصة لاختراق المنطقة وتحقيق أكبر قدر من المكاسب في ظل تنافس حاد للمصالح المتضاربة لكل من تلك القوى، وهو ما يخلق وضعا استراتيجيا مضطربا هناك، تلعب فيه كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية والصين دورا حاسما ومؤثرا، ودخلت تلك القوى فيما عرف بحرب أنابيب، في إشارة إلى المشاريع المختلفة التي تبنتها كل دولة لنقل ثروات المنطقة الطاقوية بما يخدم مصالحها وتوجهاتها.

ويتجسد ذلك عمليا من خلال إلقاء نظرة على خريطة خطوط ومشاريع الأنابيب المختلفة المنتشرة في المنطقة، والتي تعكس كل منها مصالحا وتوجهات معينة، إذ يمكن الوقوف عند خمسة طرق رئيسية لخطوط أنابيب نقل النفط و الغاز، وهي[34]:

1- الطرق الشمالية: وهي المفضلة بالنسبة لروسيا، ويمكن من خلالها لكل من كازاخستان وأذربيجان الاتصال بخطوط الأنابيب الموجودة فعليا عبر القيام بعمليات توسيع أو بناء أنابيب جديدة، تحمل نفطها نحو "نوفوروسيسك" على البحر الأسود[35].

2- الطرق الغربية: وهي المفضلة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا وأذربيجان وجورجيا، وهذه الطرق تتميز بعدم عبورها على الأراضي التابعة لروسيا أو إيران، وأقل المشاريع

---

[34]- Ibid. p. p. 38-40.

المطروحة كلفة هنا هو بناء خط أنابيب من مناطق الإنتاج نحو ميناء "سوبسا" الجورجي على البحر الأسود، ومنه تقوم ناقلات النفط بإيصاله لأوروبا عبر مضيق "البوسفور"... إضافة إلى خط "باكو- تبيليسي- جيهان" الذي تطمح من خلاله إسرائيل والولايات المتحدة لمد أنبوب نحو تل أبيب عبر البحر المتوسط، ويقوم أنبوب عابر لبحر قزوين بضخ النفط التركماني والكازاخي في أنبوب "باكو- تبيليسي- جيهان".

3- الطرق الجنوبية: وهي المفضلة من طرف إيران، وتمتاز بنجاعتها التجارية والاقتصادية فهي أرخص من حيث تكاليف البناء، تمر عموما عبر مناطق آمنة، ولا تطرح تحديات بيئية كبيرة، مع توفر المنشآت القاعدية من أنابيب وموانئ، ويمتد عبر المنطقة أنبوب غاز من تركمنستان إلى إيران ويجري العمل على أن يمتد إلى تركيا عبر أنبوب جديد تشرف شركة "شال" (Shell) على إنجازه... ولكن هنالك تخوف عالمي من طرف الشكات النفطية والحكومات أن تزيد الطرق الجنوبية من ارتباط العالم بمضيق هرمز.

4- الطرق الشرقية: وهي المفضلة للصين التي تزداد حاجتها للطاقة وتحتاج للبحث عن أسواق جديدة، والخيار الكازاخي يعتبر جذابا للصين لأنه الأقرب لها و تتوفر هنالك إمكانية كبيرة للدخول لمصادر الطاقة، وجاءت في هذا الإطار اتفاقية بناء أنبوب ناقل للنفط بين البلدين سنة 1997.

5- الطرق الجنوبية الشرقية: وهي المفضلة لدى باكستان وأفغانستان، وأهم مشروع فيها هو تخطيط شركة "إينوكال" وشركة "دلتا النفط" السعودية وشركة أخرى أمريكية، لإنشاء خط أنابيب ينقل نفط وغاز تركمنستان وحتى كازاخستان عبر أفغانستان إلى باكستان وأخيرا الهند، ولكن عددا من العوائق السياسية والأمنية تحول دون تجسيد هذا المشروع في الوقت الحالي.

خريطة رقم (03) شبكة أنابيب الغاز والنفط في المنطقة



<u>Source:</u> "https://www.alittihad.ae/article/33983/2008/%D8%AB%D8%B1%D9"

بالنسبة لروسيا باعتبارها فاعل تقليدي في المنطقة، فالورقة الأقوى التي توظفها للحفاظ على سيطرتها هناك هي احتكارها لمنظومة خطوط الأنابيب لتصدير النفط والغاز، فإذا أرادت الصادرات الكازاخية والتركمانية مثلا الوصول إلى الأسواق العالمية، يتوجب عليها المرور بمنشآت خطوط الأنابيب والأراضي الروسية[36].

وقد ساعد روسيا على ذلك حقيقة أن صادرات الغاز و النفط من آسيا الوسطى يجب أن تصدر للشمال عبر أراضيها، بسبب الوضعية الجغرافية لجمهوريات آسيا الوسطى باعتبارها أراض مغلقة، مما جعلها تعتمد على جيرانها لتصدير ثرواتها الطبيعية لبقية العالم، و هذه الحقيقة الجغرافية تلقي بظلالها على السياسات الاقتصادية لتلك الدول وخاصة في قطاع الطاقة[37].

وما يدعم هذه السياسة هو البنى والمنشآت التحتية الخاصة بنقل النفط والغاز الموروثة عن الإتحاد السوفييتي، والتي تربط الدول المنتجة في آسيا الوسطى بروسيا إذا ما أرادت الوصول للأسواق

الخارجية، فروسيا تعمل من أجل الحفاظ على سيطرتها على طرق النقل ومعارضة أي مشاريع يمكن أن تتيح لأوروبا بدائل أخرى للتزود بمصادر الطاقة، وهذا ما يضع الدول المنتجة في آسيا الوسطى في حالة تبعية لروسيا عن طريق توقيعها لعقود طويلة المدى مع الشركات الروسية المالكة لخطوط الأنابيب التي تحتكر نقل نفط و غاز تلك الدول[38].

وكخطوة أخرى في سبيل إحكام قبضتها أكثر على الدول المنتجة للنفط والغاز في آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين، اتفق رؤساء روسيا وكازاخستان وتركمنستان في 12 ماي 2007 على مشروعين لبناء أنبوبي نقل غاز، ينطلق الأول من الحقول الشرقية لتركمنستان، والثاني موازله ينقل الغاز عبر كازاخستان على طول بحر قزوين والشمال نحو روسيا، لضمان نقل 20 مليار متر مكعب سنويا بدءا من عام 2012[39].

ويدخل هذين المشروعين في إطار توسيع "أنبوب بريكاسبيسكي" الذي يربط تركمنستان وكازاخستان بروسيا، بهدف إفشال مخططات الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي لبناء أنبوب الغز العابر لقزوين من أجل نقل الغاز التركماني وحتى الكازاخي عبر بحر قزوين إلى أنبوب "نابوكو" والسماح بالتالي لصادرات آسيا الوسطى بتجنب طرق التصدير المسيطر عليها من طرف روسيا[40].

نظرا لافتقار دول آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين لخيارات بديلة وعدم قدرتها على الوصول لأنابيب من غير تلك التابعة لروسيا، فإنه قد بدا لها من المهم جدا أن تجد شبكات نقل جديدة لصادراتها من النفط والغاز... وهذه الدول تبحث عن خيارات متنوعة من خطوط الأنابيب للابتعاد عن ضغط روسيا و الدخول لأسواق و مستهلكين مختلفين في أوروبا و الولايات المتحدة و آسيا[41].

وتجد تلك الدول في الصين والولايات المتحدة الأمريكية ملاذا استراتيجيا للانعتاق ولو نسبيا من الهيمنة الروسية، فها هي الصين تنخرط بكثافة في علاقات اقتصادية ودبلوماسية مع جمهوريات آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين عمادها العامل الطاقوي، حين قدمت نفسها لجمهوريات المنطقة باعتبارها بديلا للاحتكار الروسي من جهة، ولمنافسة النفوذ الأمريكي هناك من جهة ثانية.

فالصين لا يسعها إلا أن تكون طرفا في المنافسة القائمة هناك من أجل تحصيل نصيب في مصادر الطاقة، وقد جاء في "تقرير أمن الطاقة القومي الصيني": "الصين هي دولة مجاورة لتلك المنطقة (آسيا الوسطى)، وينبغي علينا الدمج بين نشاطاتنا الجيواقتصادية والجيوسياسية من أجل أمن إمداداتنا الطاقوية، والتنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا (في آسيا الوسطى) سيشتد بسرعة، وعلى الصين ألا تبقى بعيدة عن المنافسة بين القوى الكبرى في هذه المنطقة من أجل ضمان سلامة إمداداتها النفطية"... والوجود الأمريكي في آسيا الوسطى يشكل تحديا إستراتيجيا للأمن الصيني بمختلف أبعاده بما في ذلك أمن الطاقة، لأن الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة جعلت من تقوية العلاقات السياسية مع الدول المنتجة للطاقة في آسيا الوسطى وزيادة الاستثمارات فيها، كأحد الخيارات المطروحة لتخفيف "حساسيتها الطاقوية"، وضمان أمن الطاقة عبر تنويع مصادر إمدادات جديدة بعيدا عن الشرق الأوسط(42).

وفي سياق تنفيذ هذه الرؤية الصينية، أقامت بكين عدة مشاريع أنابيب لنقل النفط والغاز من جيرانها في آسيا الوسطى نحو أراضيها الغربية، خاصة أنبوب نقل النفط من كازاخستان نحو شينجيانغ الصينية، وتصل القدرة التصديرية للأنبوب الممتد على مسافة أكثر من 3000 كلم إلى ما بين 800 ألف ومليون برميل من النفط يوميا، وتم تجسيد المشروع عبر ثلاثة مراحل... ووصل إلى طاقته القصوى سنة 2011 م(43).

ويعد مشروع بناء أنبوب لنقل النفط بالموازاة مع بناء أنبوب آخر لنقل الغاز من كازاخستان نحو مقاطعة "شينجيانغ" في غرب الصين، من أكثر المشاريع الطاقوية الخارجية الصينية طموحا، حيث يصل الأنبوبان إلى مقاطعة شينجيانغ الصينية على الحدود مع كازاخستان، مع الرغبة في إيصالهما من هناك إلى السواحل الشرقية الأكثر استهلاكا للطاقة أين توجد مقاطعة شنغهاي، مع إمكانية توسيع المشروع لربط المراكز الصناعية لمقاطعة "غوانغدونغ" بالأنبوبين، وإذا كانت أشغال أنبوب الغاز الرابط بين شينجيانغ شنغهاي قد بدأت فعليا، فإن أشغال أنبوب النفط الرابط بين كسينجيانغ وشنغهاي يبقى مرتبطا بمدى القوة الإنتاجية للحقول النفطية في كسينجيانغ وخاصة في حوض تاريم(44).

ودخلت الصين في محادثات مكثفة لبناء خطوط أنابيب أخرى، فاتفقت بالفعل في أفريل 2007 مع كازاخستان على تسخير كل الإمكانيات لضمان استكمال أشغال بناء أنبوب نقل الغاز الموازي لأنبوب نقل النفط بحلول عام 2009[45]، كما تم التوقيع في 14 أكتوبر 2009 في بكين على بروتوكول لإنشاء خط أنابيب آخر لنقل الغاز باسم "خط أنابيب بينو- شيمكانت" (Beyneu-Shymkent pipeline)، يضخ 10 مليار قدم مكعب من الغاز الكازاخي للصين سنويا، وبعد المصادقة على البروتوكول في كازاخستان في جوان 2010، تم في نفس التاريخ الاتفاق بين شركتي "كازموناي غاز" وشركة النفط الوطنية الصينية على تصميم وتمويل وبناء هذا الخط[46].

وبالاتجاه نحو تركمنساتان، نجحت الصين في تجسيد مشروع أنبوب الغاز الرابط بينها وبين تركمنستان 14 ديسمبر 2009، متبعا الطريق التالي: تركمنستان- أوزباكستان- كازاخستان- إيردوس- أورومكي- لانزهو- كسيان- شنغهاي، على امتداد 4350 ميل و بتكلفة 10 ملايير دولار، على أن ينقل للصين ما بين 30 و40 مليار قدم مكعب من الغاز الطبيعي خلال ثلاثين سنة تبتدئ من سنة 2012[47].

ومثل هذا التوجه يمكن أن يؤزم العلاقات بين الجانبين الروسي والصيني، فقطاع الطاقة يعتبر كمجال للشك وعدم اليقينية في العلاقات بين الطرفين، خصوصا عندما تتضارب المصالح فيما يتعلق بالحصول على حصص في استغلال مصادر الطاقة ونقلها التي تمثل أهمية كبرى لكليهما، فروسيا تحاول بكل الطرق مواصلة سيطرتها على مصادر الطاقة وشبكات نقلها، بينما الصين تنشط عالميا – بما في ذلك منطقتي آسيا الوسطى وبحر قزوين- لزيادة حصتها في مصادر الطاقة وأنابيب نقلها[48].

وقد أبدت روسيا عدم رضاها عن اكتمال مشروع خط الأنابيب الرابط بين كازاخستان والصين، وأول خط أنابيب يتجنب المرور عبر الأراضي الروسية والجورجية، وردت على ذلك بطريقة غير مباشرة عبر إلغائها لاتفاقيات بين شركات صينية شركة النفط الروسية السابقة "يوكوس... والواقع أن مستقبل العلاقات بين البلدين والاستقرار في المنطقة مرهونا بحل الخلافات الإقليمية المتعلقة بالموارد الطاقوية و خطوط الأنابيب التي تنشب بين الصين وروسيا[49].

حيث تبرز نقطتين رئيسيتين عندما يتعلق الأمر بدراسة العلاقات في مجال الطاقة بين الصين وروسيا في آسيا الوسطى، وهما:

أولا: أهمية خطوط الأنابيب والسيطرة على بنائها ووجهتها كاستثمارات إستراتيجية بالنسبة للجانبين.

ثانيا: تصميم روسيا على منع الصين أو أية قوة أخرى من أن تحظى بدخول مباشر للدول المنتجة للموارد الطاقوية في آسيا الوسطى، وهو التصميم الذي يتعارض مباشرة مع الهدف الرئيسي لإستراتيجية الصين الطاقوية، إذ أن التوترات الرئيسية في الصدام المتوقع بين سياسة الطاقة الصينية والروسية، تتجلى بشكل أوضح في آسيا الوسطى – وسواحل بحر قزين- وشمال شرق آسيا[50].

وفي خضم كل هذه المنافسة الطاقوية بين الصين وروسيا العضوان الأكثر تأثيرا في منظمة شنغهاي للتعاون، تستغل بقية جمهوريات آسيا الوسطى الفرصة للاستفادة من الوضع، وذلك عبر محاولة تعظيم مكاسبها ومنافعها و تحقيق أكبر قدر من مصالحها[51].

وهنا تبرز الولايات المتحدة الأمريكية كبديل آخر لتلك الجمهوريات، فواشنطن تعارض الجهود الروسية لفرض احتكار ومجال خاص للنفوذ يتمحور حول حل الخلافات، ووضع الأجندات السياسية والاقتصادية والعسكرية والإمدادات الطاقوية في القوقاز وآسيا الوسطى... من خلال سعي واشنطن لزيادة الإمدادات الطاقوية من آسيا الوسطى للمستهلكين في مختلف الأسواق، وحرمان إيران من استغلال وشحن وتطوير وتسويق المنتجات الطاقوية، ومنع أية دولة من احتكار الإمدادات النفطية في المنطقة – وروسيا هي المقصود بذلك-، مع العمل على تطوير قدرة دول المنطقة على إنتاج وشحن النفط للخارج، وتمكين الشركات الأمريكية والشركات الغربية الأخرى الراغبة في الاستثمار في تلك الجمهوريات من فعل ذلك[52].

لذلك جعلت الولايات المتحدة الأمريكية من صلب أهدافها الجيوستراتيجية في المنطقة... ضمان أن يصب معظم إنتاج آسيا الوسطى في الغرب، وقد حققت السياسة الأمريكية تجاه آسيا الوسطى أهم نجاح لها مع الانتهاء من خط أنابيب نفط "باكو- تبيليسي- جيهان" (BTC) العابر لأذربيجان وجورجيا وتركيا، والذي ينقل نفط أذربيجان على مسافة 1760 كلم إلى ميناء جيهان التركي شرقي البحر الأبيض المتوسط، بعد أن كان مجرد فكرة سنة 1994، تم إنجازه في ظرف 11 سنة ودخل الخدمة في ماي

2005، وذلك على الرغم من المعارضة الروسية القوية لأنه أول خط أنابيب ينقل نفط قزوين دون الاعتماد على منظومة الأنابيب في المنطقة التي تسيطر عليها روسيا، ودون المرور بالمضايق التركية أو الترتيبات المتبادلة مع إيران، مع وضع أهداف مستقبلية لتطوير نشاط هذا الأنبوب لينقل غاز كازاخستان من "أكتو" عبر خط أنابيب تحت البحر، والانتهاء من خط أنابيب غاز جنوب القوقاز عبر أذربيجان وأرمينيا، وتطوير ميناء جيهان التركي ليكون كمنفذ رئيسي إلى الأسواق العالمية للنفط الخام والمنتجات النفطية والغاز المسال[53].

وفي نفس السياق تعتبر المخزونات الغازية في تركمنستان وأذربيجان مبررا كافيا لبناء أنبوب ناقل للغاز الطبيعي من منطقة بحر قزوين نحو أوروبا، وهو ما يخفف من التبعية الإستراتيجية الأوروبية للغاز الروسي... وهو "أنبوب نابوكو"... هذا الأنبوب مقرر له أن يزود أوروبا بالغاز الطبيعي القادم من تركمنستان، وأذربيجان، وكازاخستان، حيث ينطلق بالغاز القادم من تلك الدول بعد وصوله إلى تركيا إلى النمسا مرورا ببلغاريا ورومانيا والمجر، ويترافق ذلك مع الوضعية الجيوبوليتيكية في المنطقة التي عرفت تغيرات كبيرة أدت إلى أخذ مبادرة بناء هذا الأنبوب بأكثر جدية، وأهم تلك التغيرات وفاة الرئيس التركماني "صابر مراد نيازوف" وتعيين "بارديموخاميدوف" خلفا له، إتمام أنبوب الغاز "باكو-إيرزوروم" والمعروف أيضا بخط أنابيب جنوب القوقاز، و دخول الخط النفطي "باكو-تبيليسي-جيهان" الخدمة، وتزايد المؤشرات الدالة على رغبة دول أوراسيا الوسطى في استغلال بدائل أخرى تغنيها عن روسيا[54].

خريطة رقم (04) خط أنابيب "نابوكو"



<u>Source</u>: https://sudaneseonline.com/board/480/msg-الروس-ينذر"-قطر"-بعدم-التدخل/
في-الحرب-ضد-سوريا-(-حرب-الغاز--«نابوكو»-1444392596

هذا التغلغل الأمريكي جعل الصين وروسيا تنسقان بوسائل عدة لمواجهته رغم ما بينهما من خلافات طاقوية، فللطرفين مصالح مشتركة في تقليص النفوذ الأمريكي في آسيا الوسطى، حيث أن بكين تدرك قدرة مصادر الطاقة في روسيا وجمهوريات آسيا الوسطى على تقليص ارتباطها بالإمدادات البحرية، وقد عرفت السنوات الأخيرة توافقا بين روسيا والصين ضمن إستراتيجية موحدة للحد من النفوذ الأمريكي في آسيا الوسطى، و"منظمة شنغهاي للتعاون" أحد أدوات هذه الإستراتيجية لمواجهة التواجد الأمريكي في المنطقة[55].

ويتمثل التحدي الأكبر للصين في آسيا الوسطى في الحضور المتنامي لشركات النفط الأمريكية، الذي يجعل الصراع على النفط في حقيقته حربا على الأنابيب بين دولة تريد توجيه النفط شرقا، وأخرى تريد تحويله إلى الغرب، وهاتان الدولتان – الصين والولايات المتحدة الأمريكية- هما أكبر المستهلكين للنفط في عالم اليوم، وقد أشار "كليفمان" في كتابه "الدم والنفط في آسيا الوسطى" إلى المقابلات التي

أجراها مع رؤساء شركة النفط الوطنية الصينية (CNPC) في كازاخستان، والذين أعربوا له فيها أن الولايات المتحدة حين تزرع قواعدها في آسيا ترهب حكومات هذه المنطقة من أن تبرم صفقات مستقبلية لاستخراج و نقل النفط مع شركات غير أمريكية، و بصفة خاصة مع شركات صينية[56].

الخاتمة:

فرضت الجغرافية المغلقة لمنطقتي آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين، ووضعيتهما الطاقوية المتميزة بموارد نفطية وغازية معتبرة، ووقوعهما في قلب الأرض بحسب نظريات الجيوبوليتيك، تعرضهما لمحاولات بسط نفوذ وهيمنة من طرف القوى الكبرى العالمية في صورة روسيا والولايات المتحدة الأمريكية والصين، تحركها في ذلك الرغبة في الدخول لمناطق الإنتاج الطاقوي هناك بحقولها وآبارها الغنية من جهة، وتحقيق تفوق إستراتيجي ومنع الأطراف المنافسة من كسب مزايا جيوستراتيجية هناك من جهة أخرى.

ونظرا لكون طرق نقل الإمدادات الطاقوية متغير حيوي في معادلة القوة والنفوذ في المنطقتين، فقد دخل ذلك الثلاثي في صراع مفتوح على جميع الاحتمالات لمد شبكات وخطوط الأنابيب التي تخدم مصالح كل طرف، وتقلل من احتمالات سيطرة أي من الأطراف المنافسة هناك، وهو ما عرف في بحرب الأنابيب، والتي تعكس حالة استقطاب حادة يف المنطقة، أين تعمل كل قوة على توظيف إمكاناتها وتحالفاتها الإقليمية مع دول المنطقة، من أجل الحصول على الصفقات الرابحة ماديا وإستراتيجيا، ليتضح مرة أخرى أن الأمن الطاقوي يبقى رهينا باعتبارات إستراتيجية، يمكنها أن تتطور في ظل توفر ظروف ومعطيات معينة إلى عملية عسكرة، لا تتردد في ها القوى المتنافسة عن التصعيد، إذا ما رأت في سياسات القوى الأخرى عائقا أمام تحقيق مصالحها ومد نفوذها في منطقة يعتبرها الخبراء مستقبل العالم الطاقوي بعد منطقة الخليج العربي.

الهوامش:

1- Guo Xuetang. "**The energy security in Central Eurasia: The geopolitical implications to China's energy security**". The China and Eurasia forum quarterly: V 4, N°. 4. 2006. p. 117.

2- Vinod Anand. "**Politico-military developments in Central Asia and emerging strategic equations**". The China and Eurasia forum quarterly: V 4, N°. 4. 2006. p. 162.

3- عاطف عبد الحميد. "**أبعاد الصراع على نفط آسيا الوسطى و بحر قزوين**". السياسة الدولية: عدد 164، أفريل 2006. ص 76.

4- Vinod Anand. Op. Cit. p. 163.

5- Emerging Global Energy Security Risks. The ECE energy series No. 36, The United Nations commission for Europe. Genea, 2007. p. 47.

6- Central Asian's energy risks. Asia report of international crisis group. Brussels/ Bishkek. N° 133, 24 May 2007. p. p. 6, 7.

7- Zhanibek Saurbek. "**Kazakh-Chinese energy relations: Economic pragmatism or political cooperation**". The China and Eurasia forum quarterly: V6, N°. 1. 2008. p. 82.

8- Kathleen J. Hancock. "**Escaping Russia, looking to China: Turkmenistan pins hopes on China's thirst for natural gas**". The China and Eurasia forum quarterly: V 4, N°. 3. 2006. p. 70.

9- Emerging Global Energy Security Risks. Op. Cit. p. 48.

10- Vinod Anand. Op. Cit. p. 163.

11- Colin J. Campbell. "**The Caspian chimera**". In: Andrew Mckillop and Sheila Newman. The final energy crisis. Pluto press, London. 2005. P. 93.

12- تلميذ أحمد، **التنافس العالمي على موارد الطاقة: المنظور الهندي**، في: مجموعة مؤلفين، الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2008. ص 395.

13- Ariel Cohen. **"U.S interests and Central Asia energy security"**. Backgrounder: N° 1984, November 15, 2006. p. p. 3-5.

14- تلميذ أحمد. مرجع سابق. ص 396.

15- Eldar M. Eldarov, Edward C. Holland and Magomed-Kamil B. Kamilov, **"Oil and Gas Production in the Russian Sector of the Caspian Sea: Public Opinion on Development Paths and Consequences"**, The professional geographer ,Volume 0, Number 0, 2015. P. 2.

16- Caspian Sea: Five countries sign deal to end dispute, BBC News Site, 12 August 2018, At: "https://www.bbc.com/news/world-45162282".

17- Convention sur le statut de la mer Caspienne, De Wikipedia, Oute 2018, At: "https://fr.m.wikipedia.org/wiki/convention-sur-le-statut-de-la-mer-caspienne".

18- **Caspian Sea: Five countries sign deal to end dispute**. Op. Cit.

19- تلميذ أحمد. مرجع سابق. ص ص 415، 416.

20- Caspian sea Basin, great opportunities but high costs, Aug, 25 2017, Available at: "https://www.aboutenergy.com/en_IT/topics/caspian-basin-eng.shtml/"

21- Gene Germanovich. "**The Shanghai cooperation organization: A threat to American interests in Central Asia?**". The China and Eurasia forum quarterly: V. 6. N° 1. February 2008. p. 23.

22- Stephen Blank. "**The United States and Central Asia**". In: Roy Allison and Lena Jonson. Central Asian security. Op. Cit. p. 128.

23- Michael Wesley (ed), "**The geopolitics of energy security in Asia**", In: Energy security in Asia. Routledge, New York, 2007. p. 10.

24- Rizwan Zeb. "**Pakistan and the Shanghai cooperation organization**". The China and Eurasia forum quarterly: V. 4. N° 4. November 2006. p. 53.

25- حسام سويلم. "**القواعد العسكرية في آسيا الوسطى**". السياسة الدولية: عدد 164، أفريل 2006. ص 43.

26- Caspian sea Basin, great opportunities but high costs. Op. Cit.

27- Irina Ionela Pop. China's energy strategy in Central Asia: Interactions with Russia, India and Japan. UNISCI discussion papers, N° 24, October 2010. P. 198.

28- Liyan Hu and Ter-Shing Cheng. Op. Cit. P. 47.

29- Irina Ionela Pop. Op. Cit. p. 198.

30- Guangcheng Xing. **"Chin and Central Asia"**. In: Roy Allison and Lena Jonson (eds). Central Asian security: The new international context. Royal institute of international relations and Brookings institute press. London, Washington D.C. 2001. p. 152.

31- Matthew Oresman. "**Repaving the silk road: China's emergence in Central Asia**". In: Joshua Eisenman, Eric Heginbotham and Derek Mitchell (eds). China and the developing world. M. E Sharp. New York. 2007. P. 60.

32- Valérie Niquet. "**China and Central Asia**". China perspectives: N° 67, (September-October 2006). P. 5.

33- Guo Xuetang. Op. Cit. p. 126.

34- Ibid. p. p. 38-40.

35- Hooshang Amirahmadi, "**The political risks of various pipeline routes in the Caspian Basin**". Dieter Dettke (Ed), A great game no more: oil, gas and stability in the Caspian Sea region. Op. Cit. p. p. 36, 37.

36- Lena Jonson, "**Russia and Central Asia**", In: Roy Allison and Lena Jonson (eds). Central Asia security: The new international context, Royal institute of international relations and Brookings institute press, London, Washington D.C. 2001. p. 102.

37- Thomas H. Johnson. Op. Cit. p. 136.

38- Ariel Cohen. "**Russia: The flawed energy superpower**"**.** In: Gal Luft and Anne Korin (Eds). Energy security challenges for the 21st century, Greenwood publishing group, California. 2009. p. p. 91- 93.

39- Central Asian's energy risks. Op. Cit. p. 17.

40- Ariel Cohen. Op. Cit. p. 96.

41- Guo Xuetang. Op. Cit. p. 126.

42- ___ .Op. Cit. p. p. 132-134.

43- Irina Ionela Pop. Op. Cit. p. 208.

44- Ingolf Kiesow. China quest for energy: Impact upon foreign and security policy. Defense analysis report, Swedish defense research defense agency, Stockholm, November 2004. p. 18.

45- Sonja Davidovic. China's energy policy in the geopolitical context. Geopolitics of energy in Eurasia. MSFS 536. p. 20.

46- Irina Ionela Pop. Op. Cit. p. 209.

47- Ibid. p. 209.

48- Nicklas Norling. "**Russia's energy leverage over China and the Sinopec – Rosneft deal**". The China and Eurasia forum quarterly: V. 4. N° 4. November 2006. p. 31.

49- Sabrina Howell. Op. Cit. p. 201.

50- Stephen Blank. Russo - Chinese energy relations: politics in command. Global market briefings publishing, London. 2006. p. p. 25, 26.

51- Evan S. Medeiros. Op. Cit. 105.

52- Stephen Blank. Op. Cit. p. p. 132, 133.

53- تلميذ أحمد. مرجع سابق. ص 414.

54- Nicklas Norling. "**The Nabucco pipeline: reemerging momentum in Europe's front yard**". p. 182. In: "www.isn.ethz.ch/isn/Digital-Library/.../Detail/?ots591...id... ".

55- Michael Wesley. Op. Cit. p. 10.

56- عاطف عبد الحميد. مرجع سابق. ص 80.